



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

المجلس الوطني لكوردستان العراق

رقم القرار : ١٩

تاريخ الأصدار : ٢٠٠٢/١/٢

استناداً لأحكام الفقرتين (١) و (٥) من المادة (٥٦) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل ، وبناءً على ما عرضه وزير المالية و الأقتصاد ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، وما شرعه المجلس الوطني لكوردستان – العراق بجلسته الاعتيادية المرقمة (٣١) و المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١ و للصلاحيحة المخولة لنا بموجب الفقرة (٣) من المادة الثانية من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٧ قررنا أصدار القانون الأتي :-

قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠١

قانون موازنة إقليم كوردستان – العراق لعام ٢٠٠٢

المادة الأولى :

- (١) يرصد للنفقات الجارية للمجلس الوطني لكوردستان العراق و الوزارات و ادارات الأقليم لعام ٢٠٠٢ مبالغ مجموعها (٢٥٣٦٦٧٤٠٠٠) دينار مع (١٨٠) الف دولار امريكي .
 - أ. المجلس الوطني لكوردستان العراق مبالغ مجموعها (٣٨٢٥١٠٠٠) دينار مع (١٨٠٠٠٠) دولار امريكي.
 - ب. الوزارات و ادارات الأقليم مبالغ مجموعها (٢٤٩٨٤٢٣٠٠٠) دينار .
- (٢) يرصد لموازنة المعامل و المصانع و الدوائر و الشركات و المصارف التجارية ذات التمويل الذاتي لعام ٢٠٠٢ مبالغ مجموعها (٣٩٧١٤٢٠٠٠) دينار .
 - أ. المعامل و المصانع و الدوائر و الشركات مبالغ مجموعها (٣٧٩٧٧٥٠٠٠) دينار .
 - ب. المصارف التجارية مبالغ مجموعها (١٧٣٦٧٠٠٠) دينار .
- (٣) يرصد لموازنة الخطة لعام ٢٠٠٢ مبالغ مجموعها (٣٨٨٢٢٤٠٠٠) دينار .
- (٤) تعتمد التخصيصات المصدقة في ميزانية الأقليم لعام ١٩٩٧ بالنسبة للمناطق الخارجة عن سيطرة حكومة اقليم كوردستان – العراق .

المادة الثانية :

- تضمن إيرادات اقليم كوردستان العراق بمبالغ مجموعها (١٨٢٨٠٤٥٩٨٢) دينار لعام ٢٠٠٢ .

المادة الثالثة :

تتولى وزارة المالية و الأقتصاد لأقليم كوردستان العراق تمويل حسابات الوزارات و الإدارات وفق الموارد المالية المتاحة .



المادة الرابعة :

لرئيس المجلس الوطني لكوردستان العراق اجراء المناقلة ضمن الميزانية الخاصة بالمجلس .
المادة الخامسة :

يخول وزير المالية و الأقتصاد صلاحية المناقلة بين اعتمادات الباب الواحد باستثناء فصل الرواتب حيث يجوز النقل اليه و لايجوز النقل منه .
المادة السادسة :

لوزير المالية و الأقتصاد اجراء المناقلة بين اعتمادات أبواب الميزانية لأغراض توفير امكانيات الصرف للأدارات التي يتقرر فك ارتباطها من وزارة و الحاقها بوزارة أخرى .
المادة السابعة :

يخول وزير المالية و الأقتصاد إضافة الأعمادات الأجمالية المصدقة للميزانية لعام ٢٠٠٢ بنسبة (١ / %) من اجمالي الأعمادات المصدقة للميزانية للأغراض التالية :
١ . اعتماد المبالغ اللازمة لميزانيات الأدارات المستحدثة خلال العام المذكور أعلاه .
٢ . اضافة اعتمادات جديدة في ميزانيات الوزارات و الأدارات للحالات الطارئة و التي يقرها مجلس الوزراء .

المادة الثامنة :

تتولى المالية و الأقتصاد اعداد مفردات ملاكات جميع الوزارات لأقليم كوردستان العراق للعام ٢٠٠٢ و المصادقة عليها و على ضوء كلفة الرواتب المصدقة في الميزانية .
المادة التاسعة :

يخول وزير المالية و الأقتصاد اصدار التعليمات اللازمة لتحديد صلاحيات الصرف للادارات الحكومية خلال فترة لا تتجاوز اسبوعين من تأريخ اصدار هذا القانون .
المادة العاشرة :

لوزير المالية و الأقتصاد اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .
المادة الحادية عشرة :
يعتبر هذا القانون نافذاً اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١ و ينشر في جريدة وقائع كوردستان .

د. رؤژنوري شاويس
رئيس المجلس الوطني لكوردستان العراق